أثر التحفظ المحاسبي على قيمة المنشأة دراسة ميدانية على البيئة الكويتية

The impact of accounting conservatism on the value of the establishment: a field study in the Kuwaiti environment

أ/ سالم فهيد عبدالله العنزى
باحث ماجستير
alkuit202020@gmail.com

أ.د / رضا إبراهيم صالح
أستاذ المحاسبة المالية ونائب رئيس جامعة كفر الشيخ لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
reda.saleh@com.kfs.edu.eg

أ.م.د / أيمن محمد صبرى نخال
أستاذ مساعد المحاسبة
كلية التجارة- جامعة كفر الشيخ
ayman.nakhal@com.kfs.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد (8)- العدد (13) الجزء الثانى
يناير 2022م
رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

ملخص الدراسة:

هدفت تلك الدراسة: إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبى على قيمة المنشأة فى البيئة الكويتيه وذلك من خلال التعرف على طبيعة التحفظ المحاسبي طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وطبيعة ممارساته، التعرف على قيمة المنشأة فى الفكر المحاسبي وطرق قياسها والعوامل المؤثرة على قيمة السهم، وكذلك تناول مدى العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة .

Abstract

This study aimed to identify the impact of the accounting conservatism on the firm value in the Kuwaiti business environment by investigating the nature of the accounting conservatism according to the international accounting reporting standards IFRS and the nature of its practices, In addition to identifying the firm value concept in prior accounting literature, how it can be measure and factors affecting firm's stock price, as well as addressing the relationship between the accounting conservatism and the firm value, **the study found** Positive relationship between the accounting conservatism and the firm value

1- مقدمة ومشكلة البحث

يُعد التحفظ المحاسبي (Conservatism) من أهم السياسات المحاسبية التي أولى الفكر المحاسبي لها اهتمامًا كبيرًا في السنوات الأخيرة لما له من تأثير ملموس في تحسين درجة الملاءمة والاعتمادية على التقارير المالية المنشورة، وهو ما عبر عنه بقوله "أن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي والإفصاح عن القوائم المالية في موعدها"، ولعل هذا يرجع إلى فلسفة التحفظ المحاسبي التي تتطلب وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة كمكاسب بالمقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر. (Leventis, 2013, P. 265)

ارتبطت الحاجة للتحفظ المحاسبي في التقارير المالية مع ظهور نظرية الوكالة؛ حيث أدى فصل الملكية عن الإدارة إلى استعانة ملاك الشركة وحملة الأسهم بمجموعة من المديرين المحترفين لإدارة الشركة ومع اتجاه هؤلاء المديرين لتعظيم منافعهم الذاتية على حساب حملة الأسهم بدأت تفقد التقارير المالية جودتها، وتزداد مشاكل الوكالة، وعادة ما يتوقف حجم هذه المشاكل على نمط هيكل الملكية حيث يعتبر المحدد الرئيسي لتكلفة الوكالة. فالمشاكل التي تنشأ عندما تكون الملكية مشتتة تختلف عن التي تنشأ عندما يكون هناك تركز في الملكية سواء أكانت ملكية إدارية أم ملكية مؤسسية أم ملكية كبار المستثمرين أم ملكية عائلية حيث تزداد الحاجة إلى حماية صغار المستثمرين من التصرفات

الانتهازية للإدارة لسيطرتها على المعلومات المحاسبية، وهو ما دفع إلى الاهتمام بحوكمة الشركة لتعزيز الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة وقيامه بممارسة سلطاته واختصاصاته بعيدًا عن سيطرة الإدارة التنفيذية. وقد أكدت كل من على أهمية استقلال أعضاء مجلس الإدارة وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وتشكيل لجان خاصة بمجلس الإدارة لمساندته في القيام ببعض المهام. (عبدالحكيم، 2014، ص 12)

وفي ظل متغيرات الفكر المحاسبي المعاصر وعلى الرغم من مناداة المعايير المحاسبية الدولية والمصرية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة إلا أن التحفظ المحاسبي ازدادت أهميته، حيث أنه يساعد في تحقيق نظام كفء لحوكمة الشركات كما يساعد في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، لذا فإنه يعد من الاعتبارات الأساسية في إعداد القوائم المالية، وذلك لأنه يزيد من جودة القوائم المالية من خلال تحقيق الموثوقية، كما يساهم في توفير معلومات ملائمة وأكثر موضوعية عن الشركة بما يلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية خاصة الدائنين والمستثمرين، ويزيد من قدرتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ويعد التحفظ المحاسبي Conservation أو ما درج المحاسبون على تسميته بالحيطة والحذر من أهم السياسات ذات التأثير الكبير على نتائج أعمال المنشأة، كما يعد من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة كقيد أساسي على تطبيق المبادئ المحاسبية حال إعداد القوائم المالية في ضوء حالة عدم التأكد التي يواجهها المحاسب. (عبدالمنعم، 2015، ص 30)

تزايد إهتمام الأدب المحاسبي فى الأونة الأخيرة بالتحفظ المحاسبي نظراً للإنهيارات العالمية التى شهدتها العديد من أسواق المال والتى كان أحد أهم أسبابها هو غياب التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية المنشورة لذا أصبح التحفظ المحاسبي أحد أهم العناصر الأساسية التى يعتمد عليها مستخدمى التقارير المالية المنشورة، ولذلك نال التحفظ المحاسبي اهتماما كبيراً من الدراسات الأدبية وذلك لأنه أحد أليات الحد من التصرفات الإنتهازية لإدارة الشركة، وإنتشار هذه الظاهرة تعنى إدارة الأرباح وهذا المفهوم يتسع ليشتمل على مجموعة من الممارسات المحاسبية المختلفة، منها ما هو داخل المبادئ المحاسبية المقبولة عاماً(GAAP) والذى يمثل ممارسات محاسبية محايدة ومنها مايمثل ممارسات محاسبية متحفظة ومنها ما يخرج عن إطار التحفظ المحاسبي ليصل إلى حد الممارسات المحاسبية المتعسفة والذى يمارس لأغراض التلاعب وإعداد تقارير مالية إحتيالية، ويعتبر الخروج على قاعدة التحفظ المحاسبي السبب وراء إفلاس العديد من الشركات. (عبدالملك، 2017، ص 209)

أدى إنفصال الملكية عن الإدارة فى شركات المساهمة إلى تفتيت الملكية وتوزيعها على عدد كبير من حملة الأسهم ونتيجة لذلك نشأت مشكلة جديدة ناتجة عن علاقة الوكالة الناتجة عن الفصل بين الملكية والإدارة بصفتها وكيلاً من ناحية وحملة الأسهم بصفتهم الطرف الأصيل من ناحية أخرى (صقر، 2013، ص 94)، الأمر الذى أدى بدوره إلى حدوث تعارضات جوهرية بين ملاك الشركة ومديريها حيث أنه وفقاً لنظرية الوكالة عندما توجد مخاطر أخلاقية فى العلاقة بين المديرين وحملة الأسهم فإنه لا يسعى المديرين إلى خلق فرص إستثمارية حتى ولو كانت ذات صافى قيمة حالية موجبة، بل والأسوء من ذلك هناك إحتمال أن يتم تخصيص الموارد لمشاريع إستثمارية ذات صافى قيمة حالية سالبة، وذلك لتحقيق مصالحهم الشخصية، كما أنه قد يسيئ المديرون إستخدام التدفق النقدى الحر ويتخذون قرارات تحقق أهداف قصيرة الأجل حيث يكمن لدى الإدارة الدوافع الإنتهازية لإخفاء الأخبار السيئة والخسائر

الإقتصـــادية المحققة خوفاً منهم على مايحصـــلون عليه من حوافز ومكافأت قد تتأثر بهذا الأداء الســـلبي، فتحاول الإدارة إخفاء تلك الأخبار وإكتنازها لفترة ليســـت قصـــيرة وتزداد هذه المخاطر الأخلاقية ســـوءاً بسـبب عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمسـاهمين، حيث يلعب الإفصـاح عن المعلومات المحاسـبية والتقرير المـالى دوراً كبيراً فى الحد من عدم تمـاثل المعلومـات ومن ثم الحد من المخـاطر الأخلاقيـة .(فرج، 2019، ص .6)، وتنشأ هذه التعارضات إذا كان لدى المديرين دوافع لتحويل الثروة لأنفسهم على حساب الملاك مع إتخاذ قرارات لا تعظم قيمة المنشأة ومع ذلك فإن حل هذه التعارضات وتحقيق التوافق بين ملاك الشـــركة ومديريها يواجه العديد من الصـــعوبات لعل من أهمها :إختلاف الإتجاهات نحو المخاطرة، إختلاف المدى الزمنى للإستثمار، وعدم تماثل المعلومات بين الملاك والمستثمرين وبالنظر إلى التحفظ المحاســـبي كأداة يمكن أن تحســـن من كفاءة التعاقدات فى ظل وجود مشـــاكل الوكالة، فمن المتوقع أن يتزايد الطلب عليه مع تزايد مشاكل الوكالة بين الإدارة والملاك وفى ظل بحث الشركات عن مصـادر للتمويل ذات تكلفة منخفضة سواءً أكان هذا عن طريق الإقتراض أم عن طريق التمويل بالملكية، فإن التحفظ المحاســبي قد يؤثر على تكلفة التمويل بشــقيها نتيجة لما قد يلعبه من دور رقابى على مديرى الشـــركات، بالإضـــافة إلى الحد من ســـلوكهم الإنتهازى، وكذلك التأثير على عدم تماثل المعلومات بين المديرين والملاك . (الحناوى، 2018، ص 202)

وفى ضوء ماسبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤل البحثى التالى: "ماهو أثر التحفظ المحاسبى على قيمة المنشأة؟"

2- أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيســي للبحث فى "التعرف على **أثر التحفظ المحاســبى على قيمة المنشــأة فى البيئة الكويتيه**، ومن هنا يتفرع من الهدف الرئيسى مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على طبيعة التحفظ المحاسبي طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وطبيعة ممارساته.
- التعرف على قيمة المنشأة فى الفكر المحاسبي وطرق قياسها والعوامل المؤثره فيها .
- تناول مدى العلاقة بين التحفظ المحاسبي و قيمة المنشأة.

3- الدراسات السابقة:

تعتبر الدراســات الســابقة حجر الزاوية التي تعتمد عليها أي دراســة لتبلور الرؤية البحثية لدى الباحثة، وتوفر لها تجارب وخبرات الباحثين السابقين، وذلك للوقوف على المشاكل والقضايا التي تناولتها تلك الدراسات، وأهم النتائج التي توصـلت إليها تمهيداً لاستخدام ذلك في تقديم الإضـافة المطلوبة من قبل الدراســـة الحـالية وذلك عن طريق تحديد الفجوة البحثيـة التي ينطلق منهـا الباحثون ويحاولون بعد ذلك تضييقها.

<u>ويتناول الباحثون الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع من الأقدم إلى الأحدث كما يلى:</u>

دراسة: عوض (2015) هدفت تلك الدراسة الى تحليل العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية، قبل الأزمة المالية، وقيمة الشركة أثناء الأزمة المالية، وإختبار العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى قبل الأزمة المالية وقيمة الشركة بعد الأزمة المالية العالمية وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **توصلت الدراسة إلى** أن قيمة الشركة هى السعر السوقى لأسعار

أسهم الشركة التى يمكن أى مستثمر دفعه مقابل الحصول على سهم من أسهم تلك الشركة كما توصلت الدراسة أن التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية أثناء الأزمة المالية العالمية يؤثر أيجابياً على قيمة الشركة.، **بينما هدفت دراسة (Kim and Zhang, 2015): إلى:**إختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومخاطر إنهيار أسعار الأسهم، وذلك على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من عام 1964 وحتى عام 2007، **وتوصلت إلى:** أن التحفظ المشروط يرتبط إيجابياً بإنخفاض إحتمالات إنهيار سعر السهم للشركة فى المستقبل، وأن العلاقة بين التحفظ وخطر إنهيار أسعار الأسهم تكون أكثر وضوحاً فى ظل إرتفاع تباين المعلومات. ، **و هدفت دراسة دراسة (شهيد، محمد، 2017)** إلى: قياس مستوى التحفظ المحاسبي فى الشركات المدرجة فى سوق دمشق للأوراق المالية، واختبار مدى تمتع رقم الأرباح بجودة عالية، ومن ثم إختبار تأثير التحفظ المحاسبي فى جودة الأرباح المحاسبية وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 11 شركة مدرجة فى سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة من 2009 وحتى عام 2013، **وتوصلت إلى:** وجود إختلاف فى نسب التحفظ المحاسبي بين الشركات والأعوام المختلفة للشركات المدرجة فى سوق دمشق للأوراق المالية كما أظهرت الدراسة بأن أرباح الشركات المدرجة فى سوق دمشق للأوراق المالية تتمتع بمستوى جودة عال فى كل سنوات السلسلة الزمنية للعينة عدا عامى 2010، 2011 إذ كانت الأرباح فيها أقل قدرة على الإستمرارية كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذى دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي فى جودة الأرباح المحاسبية

دراسة (الرشيدى، السيد، 2020): هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق الإطار المفاهيمى للتقارير المالية 2018 على التحفظ المحاسبى (الحيطة والحذر) في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في مؤشر البورصة المصري (EGX50)، وكذلك بيان أثر التحفظ المحاسبي على القيمة الدفترية لحقوق الملكية من جانب، وعلى القيمة السوقية للشركة من جانب أخر وذلك قبل وبعد تطبيق الإطار المفاهيمى للتقارير المالية 2018، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 37 شركة من الشركات المدرجة في مؤشر البورصة (EGX50) خلال الفترة الممتدة من 2017-2019م ، **و توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها**: عدم وجود أثر معنوى ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإطار المفاهيمى للتقارير المالية 2018 والحيطة والحذر في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في مؤشر البورصة المصري (EGX50)، كما وجدت الدراسة عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحيطة والحذر والقيمة الدفترية لحقوق الملكية من جانب، والقيمة السوقية للشركة قبل تطبيق الإطار المفاهيمى للتقارير المالية 2018 ولكنها جاءت معنوية بعد تطبيق الإطار المفاهيمى للتقارير المالية 2018 ، بينما هدفت دراسة (أحمد، 2021) إلى قياس أثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام 2015 على درجة التحفظ المحاسبى وقيمة المنشأة، وكذلك تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى وقيمة المنشأة في بيئة الأعمال المصرية، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 148 مفردة من أعضاء هيئة التدريس والمحللين الماليين ومعدى التقارير المالية.، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود علاقة إرتباط بين معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام 2015 ودرجة التحفظ المحاسبى من خلال المعالجات المحاسبية التي تضمنتها المعايير، وتظهر هذه العلاقة أيضا عند إلغاء معايير أو إستحداث أو إصدار معايير محاسبية جديدة، وجود علاقة إرتباط بين معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام 2015 وقيمة المنشأة فالمعايير المحاسبية هى الألية التى تخرج من خلالها القوائم والتقارير المالية التى تعبر عن قيمة الشركة.

وبعد العرض السابق لأهم النقاط المستخلصة من نتائج الدراسات السابقة يمكن للباحثون تحديد الإضافة العلمية التى تسعى الدراسة الحالية لتقديمها والتي تقلل من حجم الفجوة البحثية من خلال النقاط التالية:

- تناول طبيعية التحفظ المحاسبى فى ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية وجهود المنظمات والهيئات المهنية والإصدارات المتعلقة بالتعديلات على التحفظ المحاسبى
- تحليل الدوافع المسؤولة عن نشأة وتطبيق التحفظ المحاسبي وأهميتة فى بيئة الأعمال الكويتية.
- تقديم دليل من بيئة الاعمال الكويتية عن أثر التحفظ المحاسبى على قيمة المنشاة من خلال إستقصاء عينة من المختصين حول فروض الدراسة.

4- أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث فى عدة جوانب أهمها ندرة البحوث المحاسبية فى مجال التحفظ المحاسبي وعلاقته بقيمة المنشأة ، ويتناول الباحثون الأهمية العلمية والعملية للبحث فيما يلي:

أ) الأهمية العلمية:

يستمد البحث أهميته العلمية من ندرة البحوث الأكاديمية الكويتية التى تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبى وقيمة المنشأة وبالتالى فإن هذا البحث يساهم فى إثراء الفكر المحاسبى المتعلق بدراسة التحفظ المحاسبى .

ب) الأهمية العملية:

يستمد البحث أهميته العملية من خلال سعى الباحثون إلى فهم ودراسة المنافع الاقتصادية الناجمة عن التحفظ المحاسبى وأثره على قيمة المنشأة في أسواق المال، التعرف على أثر التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على قيمة المنشأة بعد الأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم عام2011 وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة في مجال البحث والتعرف على الدور الذي يلعبه التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقرير المالي والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات فى ضوء معايير التقارير المالية الدولية

6- فرض البحث

في ضوء مشكلة البحث واستنادًا إلى الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها، يمكن للباحثون صياغة فرض البحث على النحو التالي:

"يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة"

7- خطة البحث:

فى ضوء مشكلة وأهداف البحث وإستقراء الدراسات السابقة، يمكن صياغة خطة البحث على النحو التالى:

- ماهية التحفظ المحاسبي

- الدوافع المسؤولة عن نشأة وتطبيق التحفظ المحاسبي
- قيمة الشركة فى الفكر المحاسبي
- المداخل المختلفة لقياس قيمة الشركة
- العوامل المؤثرة علي سعر السهم وبالتالي علي القيم السوقية للمنشأة
- مستوى التحفظ المحاسبي وعلاقته بقيمة الشركة
- الدراسة الميدانية
- النتائج والتوصيات

1/7 ماهية التحفظ المحاسبي:

يعد التحفظ المحاسبي أحد أبرز الاعتبارات الأساسية التى قامت عليها نظرية المحاسبة منذ نشأتها كقيد جوهرى على اختيار السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية فى ظل حالة عدم التأكد المرتبطة ببيئة الأعمال، ويمثل التحفظ المحاسبي مجالاً واسعاً للجدل فى علم المحاسبة ولا يوجد تعريف متفق عليه للتحفظ حيث تباينت محاولات تعريفه رغم تأثيره البالغ على مضمون كل من المعايير المحاسبية والممارسة العملية لأغراض إعداد القوائم المالية (الحناوى، 2018، ص 201) حيث تنبع الحاجة إلى إستخدام التحفظ المحاسبي فى إعداد التقارير المالية نتيجة لظهور مشاكل الوكالة وعدم قيام الإدارة باستغلال موارد الشركة لتعظيم ثروة المساهمين، لذلك تم استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي بهدف تخفيف مشاكل الوكالة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والإدارة والعرض الصادق للقوائم المالية (Bauk and Ramezanahmadi,2016,P.2608) لذا سيحاول الباحثون التعرف على ماهية التحفظ المحاسبي من خلال استعراض النقاط التالية:

1/1/7 مفهوم وأنواع التحفظ المحاسبي:

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية وأحد أقدم المفاهيم التى تم مناقشتها فى الأدب المحاسبي وأكثرها تأثيراً على الممارسة المحاسبية وعلى الرغم منأهميته النظرية والعملية إلا أنه لا يوجد تعريف محدد رسمى متفق عليه (موسى، 2020، ص 16)، ولتحديد مفهوم التحفظ المحاسبي يتم التعرض لكل من المفهوم النظري والإجرائي للتحفظ المحاسبي وذلك كمايلي:

أولاً: مفهوم التحفظ المحاسبي وفقاً للهيئات المعنية بوضع المعايير المحاسبية:

أشار مجلس مبادئ المحاسبة Accounting Principles Board المنبثق عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في الإصدار الرابع (APB Statement No.4)، الصادر عام 1970، بالفقرة رقم (35) إلى التحفظ المحاسبي على أنه "عدم التأكد المحيط بعملية إعداد القوائم المالية، والذي ينعكس في الميل العام نحو الاعتراف المبكر بالأحداث غير السارة، مع تدنية قيمة صافي الدخل وصافي الأصول"، ووفقاً للفقرة رقم (171) من نفس الإصدار، فإنه "غالبا ما يتم قياس الأصول والالتزامات في ظل ظروف عدم التأكد، ويكون لدى كل من المديرين والمستثمرين والمحاسبين ميل نحو تفضيل أن تكون أي أخطاء محتملة في القياس المحاسبي متجهة نحو التقدير بالنقص وليس بالزيادة لكلٍ من صافي الدخل وصافي الأصول".(Ball, R. and Shivakumar, 2005, P.91)، وقد عرفه مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في بيان بمفاهيم رقم (2) (SFAC No.2) بأنه " رد فعل بشكل

حذر لعدم التأكد بهدف ضمان أخذ المخاطر المتأصلة في عمليات المشروع بقدر". (محمد، 2021، ص 682)

ويعرف (Ruch and Taylor,2015) التحفظ من خلال تأثيره على قائمة المركز المالي بأنه "السياسات أو الميول المحاسبية التي تساهم في التخفيض المتحيز للقيم المحاسبية لصافي الأصول بالمقارنة بالقيم الاقتصادية لها"، ويتسق هذا التعريف مع ما توصلت إليه دراسة (Beaver and Ryan,2005)، حيث أوضحت أن التحفظ يمثل "التخفيض المستمر في القيم الدفترية لصافي الأصول بالنسبة لقيمها السوقية، مما ينتج عنه وجود شهرة غير مسجلة متوقعة".(Beaver, W. and Ryan, S, 2005, P.269)

وقدمت دراسة (عبد المجيد، 2013) تعريفاً يتصف بالشمول للتحفظ، بأنه يشير إلى "حالات عدم التأكد التي يتم فيهاالاعتماد على أدلة أكثر بالنسبة للاعتراف بالأرباح أو المكاسب، وذلك مقارنةً بالأدلة المستخدمة للاعتراف بالمصروفات أو الخسائر؛ وهو الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على عناصر الأصول والإيرادات بالتخفيض، والتأثير على عناصر الخصوم والمصروفات بالزيادة، ومن ثم التأثير بالسالب على حقوق الملكية".

2/7 الدوافع المسؤولة عن نشأة وتطبيق التحفظ المحاسبي:

ارتبطت الحاجة إلى التحفظ المحاسبي بظهور نظرية الوكالة، حيث أدي استعانة المالك بمديرين محترفين في إدارة منظومة العمل داخل منشآت الأعمال إلى ظهور ما يعرف بمشكلات الوكالة، حيث سعي هؤلاء المديرين إلى تعظيم منافعهم الذاتية على حساب المالك الأمر الذي أدي إلى ضعف وتوجيه متعمد في مستويات المعلومات المفصح عنها وبالتالي تفقد التقارير المالية جودتها، وقد يساهم التحفظ المحاسبي إلى التخفيف من قيمة الإنخفاض الحدي في قيمة الفوائض النقدية من خلال المساهمة في تشجيع الإستثمار الكفء، والحد من الإنفاق الإستثماري غير المضيف للقيمة وترتبط درجة التحفظ المحاسبي بشكل كبير نسبيا مع مخاطر إنهيار أسعار الأسهم في المستقبل خاصة في الشركات التي يزداد فيها مستوي عدم تماثل المعلومات .(محمد، 2021، ص 679)

أولاً: أهمية التحفظ المحاسبي:

ناقشت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أهمية التحفظ المحاسبي للتعويض عن الممارسات المحاسبية غير الأخلاقية التي تتبعها الإدارة في التقرير عن صافي الأصول (حقوق الملكية). وأشارت الجمعية إلى أن التحفظ المحاسبي يختلف من البيئة المحاسبية بالدول الغربية عن الأخرى، وأن الولايات الأمريكية تعد من أكثر الدول تحفظًا في إعداد التقارير المالية، وأكدت على أن التحفظ المحاسبي يوفر حماية للمستثمرين. **(عبد الملك، 2017، ص 215)**

ويرى الباحثون أن أهمية التحفظ المحاسبي تتبلور في الآتي:

- أن التحفظ المحاسب يعد من أهم أساسيات ومكونات جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لاعتباره سمة أساسية فبقدر موثوقية البيانات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، بقدر ما يعطي الثقة لحملة السندات والمساهمين في مدى صحة تكلفة ديون الشركات، كذلك تظهر أهمية التحفظ المحاسبي بأنه يتخذ كوسيلة لقياس جودة التقارير وأداء الإدارة للأسباب التالية: **(جنيدي، 2004، ص ص 55- 95).**

- التحفظ المحاسبي من السمات الأساسية للتقارير المالية.
- يعد التحفظ المحاسبي من أساسيات الممارسة تحت مسمى الحيطة والحذر منذ سنوات.
- يمكن التحفظ المحاسبي من الرصد الفعال للمديرين والعقود، وتسجيل قيم المبالغ المدفوعة للمديرين وغيرهم من الأطراف.
- يؤدي التحفظ المحاسبي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية وخاصة الأرباح المحاسبية وذلك لزيادة وقتية انعكاس الأخبار السارة على الربح المحاسبي وأثر ذلك انخفاض تكلفة الأموال، وانعكاس ذلك على زيادة مقدرة المحللين الماليين بالتنبؤ بالربح المحاسبي.

3/7 قيمة الشركة فى الفكر المحاسبي

- قد إهتم الفكر المحاسبيى بتحديد قيمة الشركة ، خاصة بعدما تغير الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه الإدارة من العمل على تعظيم ربحية الشركة إلى العمل على تعظيم قيمة الشركة فى سوق الأوراق المالية ، والذى يعتبر من أهم الأهداف الرئيسية التى تسعى الشركات إلى تحقيقها ، ونتيجة لذلك تزايد الإهتمام بهذا المفهوم ، حيث أصبح تحديد قيمة الشركة المحور الذى يدور حوله إتخاذ العديد من القرارات المالية وغير المالية ، وعليه فقط تحول الكثير من الشركات إلى السعى وراء هدف تعظيم قيمة الشركة كهدف استراتيجي، حيث يتميز هذا الهدف بشموليته ومراعاته لتلك العناصر التى لم تتمكن إدارة الشركة من مراعاتها والعمل عليها مع هدف تعظيم الربح . (حسن،2019، ص.99)
- هذا ولا يوجد إتفاق بين الدراسات على تعريف محدد لقيمة الشركة حيث تعرف قيمة الشركة بأنها "المقابل المالى المقدر كسعر عادل للتنظيم الإقتصادي، محل التقييم، الذي يستهدف تحقيق مستوى " . (على ،2021،ص.606)
- كما عرف أخر قيمة الشركة بأنها "عملية تحديد القيمة الجارية لأصول وخصوم المنشأة وذلك في تاريخ معين من أجل تحديد القيمة العادلة عن طريق استخدام عدة أساليب في التقييم تناسب ظروف المنشأة من أجل الوصول إلى القيمة العادلة المحتملة". (وداد، 2006، ص 84).

4/7 المداخل المختلفة لقياس قيمة الشركة:

1/4/7 مدخل التكلفة التاريخية: (الجنيدى ،2005،ص.111)

يعتبر من أهم المداخل المستخدمة في قياس قيمة المنشأة في الفكر المحاسبي ويطلق عليه أيضا المدخل المحاسبي ووفقا لهذا المدخل يتم تسجيل الأصول والالتزامات بسعر التبادل الذي كان سائدا في تاريخ نشأة العملية ويعبر سعر التبادل عند اقتناء أحد الأصول عن تكلفة هذا الأصل بالنسبة للمنشأة وهو يعكس قيمة الأصل السوقية في تاريخ التبادل فقط.

2/4/7 مدخل القياس بالقيمة الجارية : (زيدان،2001، ص 99)

وطبقا لهذا المدخل يتم تحديد قيمة استبدالية للأصول وهناك العديد من النماذج ضمن إطار هذا المدخل فهناك نموذج التكلفة الجارية الذى ينقسم بدوره إلى نموذجين هما نموذج تكلفة الإحلال (قيمة شراء أصل مماثل) ونموذج صافى القيمة القابلة للتحقق (ثمن بيع الأصل– مصاريف البيع).

كما يضم هذا المدخل نموذج التكلفة الجارية المعدل بالتغيرات فى المستوى العام للأسعار حيث يتم تعديل القيم الاستبدالية للأصول غير النقدية (التي تأخذ أثر التغيرات النوعية في الأسعار) بالتغيرات الزمنية الناتجة عن تغير قيمة وحدة النقد (الرقم القياسى للتغيرات العامة في الأسعار).

3/4/7 مدخل القياس بالقيمة السوقية:

يتميز بالشـــمول في قياس القيمة وذلك لاحتوائه على العديد من العوامل التي تؤثر في القيمة ولكن ينبغي استخدامه سواء في القياس أو في تقويم هدف الإدارة نحو تعظيم القيمة بحذر

4/4/7 مدخل التدفقات النقدية المخصومة: (خليل،2010،ص.88)

يمثل هذا النموذج طريقة لتقييم القيمة العادلة للاســتثمارات المالية ويعتمد على مفهوم القيمة الزمنية للنقود (The Time Value of Money)، حيث يتم تقدير جميع التدفقات النقدية وخصــمها للحصــول على القيمة الحالية، ويتم اسـتخدام معدل الخصـم المناسـب بسـبب مخاطر عدم التحقق المتعلقة بالتدفقات النقدية المسـتقبلية خطوات قياس القيمة طبقا لهذا النموذج.

5/7 **العوامل المؤثرة علي سعر السهم وبالتالي علي القيم السوقية للمنشأة:**

توجد مجموعة من العوامل تؤثر علي سعر السهم وبالتالي علي القيمة السوقية للمنشأة وتتفاوت قوة تأثيرها من عامل إلي اخر ومن أهم العوامل ما يلي : (أحمد ،2021،ص.93)

- **المعلومات المفصاح عنها** : تنعكس أهمية المعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها علي ثقة المستثمرين بكفاءة سوق الأوراق المالية ، إذ تتحدد هذه الثقة بنوعية وكمية المعلومات المتاحة للمستثمرين بتكلفة أرخص وذات دلالة، على أن تعطى هذه المعلومات مؤشرات حقيقية عن واقع الشركة المصدرة لها حيث أن توفر المعلومات بالوقت المناسب وبشكل واضح ومفهوم يلعب دور أصيل في تقدير القيمة السوقية للشركة ويجنب المساهمين التسعير الخاطئ للأسهم.
- **الأرباح المحققة :** يعتبر ربح الشركة من المحددات الأساسية لسعر السهم ، ومع ذلك فقد يتضح فى الأجل القصير عدم وجود إرتباط بين أسعار الأسهم والربح، ويعود ذلك إلي مدى ثقة المستثمربأسهم الشركة.
- **القيمة الدفترية** :يهتم معظم المحللين بالسعر الذى يتداول به السهم خاصة إذا كان أقل من القيمة الدفترية للسهم ، وهذا يُفسر علي أنه إشارة للشراء.
- **توزيعات الأرباح :ي**تأثر سعر السهم السوقي بنصيب من الأرباح الموزعة أكثر مان تأثره بنصيبه من الأرباح المحتجزة فالأرباح المحتجزة بالغالب لا تكون علي شكل نقد جاهز للتصرف به فالنقد بحد ذاته غير منَتج، وليست من صالح الشركة اي تجمد أموالها في موجودات غير منتجة.
- **الموقف المالي للشركة ومدى قوته:** يعتبر تحليل المركز المالي للشركة نقطة الانطلاق لتحليل الظروف التي يحتمل أن تواجهها الشركة في المستقبل حيث أن أهمية القوائم المالية تنبع من أنها تساعد المستثمرين والمقرضين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .
- **توقعات المستثمرين والمحللين الماليين حول مستقبل الشركة** : لتقدير القيمة الحقيقية التي ينبغي أن يكون عليها سعر السهم يجب علي المستثمرين والمحللين الماليين تقدير الربحية المستقبلة للسهم وذلك بإجراء تحليل تفصيلي لمعادل العائد علي حقوق الملكية كمحدد رئيسي لمعدل نمو ربحية السهم وتحليل الربحية الحالية للسهم تمهيداً لقيامه بتقدير قيمتها في المستقبل .

6/7 مستوى التحفظ المحاسبي وعلاقته بقيمة الشركة:

يمكن النظر إلى التحفظ المحاسبي على أنه ممارسة محاسبية هادفة بسبب عدة عوامل أهمها المسئولية القانونية غير المتماثلة ، والدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية والتنظيمات المهنية والرقابية والأعباء الضريبية .(الفقى ، الزكى،2019،ص.605)

ووفقاً لدراسة كلاً من (سعدالدين،2014)،(**Francis, et.al,2013**) فإن التحفظ المحاسبي يحد من قدرة المديرين على التلاعب فى الأداء المالى مما ينعكس إيجابياً على التدفقات النقدية وقيمة المنشأة ، كما أشارت الدراسات إلى أن الإلتزام بالسياسات المتحفظة عند إعداد التقارير المالية يعمل على خفض المخاطر التى يتعرض لها المقرضين عن طريق فرض قيود على توزيعات الأرباح وتجنب الإفصاح عن أرباح مغالى فيها وعدم تضخيم الأصول ، كما يوصل التحفظ إشارات للمستثمرين نحو توقعات عن الأداء المالى والمستقبلى للشركة ، وأن مايدعم قيمة المنشأة هو إنخفاض معدلات فوائد الديون التى يطلبها المقرضين من الشركات المتحفظة وإنخفاض القيود المالية المفروضة عليها، كذلك فإن التحفظ المحاسبي يعتبر أحد أهم أدوات إدارة مخاطر الشركة حيث يحافظ التقرير المالى المتحفظ على قيمة حق الملكية خاصة فى الشركات ذات الإلتزام الضعيف بقواعد الحوكمة (الفقى، الزكى، 2019، ص.605).

7/7 الدراسة الميدانية

يهدف الباحثون من خلال الدراسة الميدانية إلى التعرف على أراء عينة الدراسة وذلك بخصوص **أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي على قيمة المنشأة**

1/7/7 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة فى الفئات التالية:

- **أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات التجارة الكويتية**

قام الباحث باختيار أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة ببعض كليات التجارة ضمن مجتمع الدراسة وذلك باعتبار أنهم يمثلون الجانب الفكرى والأكاديمى لمهنة المحاسبة ، وإيمانًا من الباحث بدورهم في الارتقاء بهذه المهنة بصفة عامة وإثراء البحث بآرائهم حول موضوع البحث بصفة خاصة، ولذلك قام الباحث باختيار عينة منهم لاستطلاع آرائهم بخصوص أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي و قيمة المنشأة.

- **شركات المساهمة المسجلة في البورصة الكويتية**

قام الباحثون باختيار شركات المساهمة المسجلة في البورصة الكويتية ضمن مجتمع الدراسة باعتبارها الجهة المعدة للتقارير المالية، وبالتالي قام الباحثون باختيار عينة عشوائية من المحاسبين والمراجعين الداخليين لبعض الشركات المسجلة لاستطلاع آرائهم بخصوص العلاقة بين التحفظ المحاسبي و قيمة المنشأة.

- **مكاتب المحاسبة والمراجعة**

قام الباحثون باختيار مكاتب المحاسبة والمراجعة ضمن مجتمع الدراسة باعتبارها الجهة التى تقوم بمراجعة التقارير المالية، وبالتالي قام الباحث باختيار عينة عشوائية من المحاسبين والمراجعين لبعض مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة في البيئة الكويتية لاستطلاع آرائهم بخصوص أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي على قيمة المنشأة.

2/7/7 عينة الدراسة

قام الباحثون بالتوصل لعينة الدراسة التى تم إستخدامها فى التحليل الإحصائى كما يلى:

أولاً: تحديد حجم العينة

تم اختيار العينة بطريقة عشوائية وفقا لكل مجموعة من مجموعات مجتمع الدراسة كما يلى:

- **بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس** ركز الباحثون عند اختيارهم مفردات العينة لهذه الفئة على أعضاء هيئة التدريس في كليات التجارة التي بها أعضاء هيئة تدريس لهم كتابات وأبحاث أو سبق لهم الإشراف على رسائل علمية تخص موضوع الدراسة، ونظرا للظروف التى تشهدها البلاد وتفشى فيروس كورونا ولصعوبة التواصل مع أعضاء هيئة التدريس، قام الباحثون بتوزيع إستمارة الإستقصاء على أعضاء هيئة التدريس، **وقام الباحثون بإختيار عينة مبدئية قوامها 50 مفردة من أعضاء هيئة التدريس**.
- **بالنسبة للمحاسبين والمراجعين بشركات المساهمة** ركز الباحثون عند اختيارهم مفردات العينة لهذه الفئة على شركات المساهمة المسجلة بالبورصة الكويتية بحيث تكون ملزمة بإعداد التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى مراعاة توافر السمعة الطيبة للشركة، **وقام الباحثون بإختيار عينة مبدئية قوامها 40 مفردة** من المحاسبين والمراجعين في هذه الشركات.
- **بالنسبة للمحاسبين والمراجعين بمكاتب المحاسبة والمراجعة** ركز الباحثون عند اختيار مفردات العينة لهذه الفئة على مكاتب المحاسبة والمر اجعة ذات السمعة الطيبة والمتواجدة في أماكن قريبة من الباحثون، **وقام الباحثون بإختيار عينة مبدئية قوامها 30 مفردة** من المحاسبين والمراجعين في هذه المكاتب.

ثانيا: تحديد نسبة الاستجابة وصلاحية القوائم المستردة للتحليل الإحصائى

بعد تحديد العينة لكل فئات المجتمع قام الباحث بتوزيع قوائم الإستقصاء والتى بلغت (120 قائمة) من خلال المقابلة الشخصية والتسليم باليد أو إرسالها وإستلامها عن طريق البريد الإلكترونى ، بالإضافة إلى اللجوء إلى إعداد نموذج لقائمة الإستقصاء من خلال نماذج جوجل وذلك بسبب الظروف التى تمر بها البلاد وتفشى فيروس كورونا[1].

(1) **لمزيد من التفاصيل حول نماذج جوجل وكيفية تصميمها يراجع فى ذلك الموقع الرسمى لجوجل:**
https://www.google.com/intl/ar_eg/forms/about/

وقام الباحثون بفرز الاستمارات المستردة لتحديد نسبة الاستجابة من قبل فئات الدراسة، ومدى صلاحية هذه الاستمارات لإخضاعها للتحليل الاحصائي واستخلاص منها النتائج الاحصائية، **ويمكن للباحثون توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:**

جدول (1) نسبة الاستجابة وصلاحية القوائم المستردة للتحليل الإحصائى

عينة الدراسة	عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	قوائم الاستقصاء المستردة		عدد قوائم الاستقصاء المستردة الغير صالحة للتحليل الإحصائي		عدد قوائم الاستقصاء المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أعضاء هيئة التدريس	50	45	%90	2	%4.44	43	%95.55
المحاسبين فى شركات المساهمة المسجلة في البورصة الكويتية	40	35	%87.5	4	%11.42	31	%88.57
مكاتب المحاسبة والمراجعة	30	26	%86.66	2	%7.69	24	%92.30
الإجمالي	120	106	%88.33	8	%7.54	98	%92.45

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **نسبة قوائم الاستقصاء المستردة (نسبة الاستجابة)** من عينة الدراسة على قوائم الاستقصاء هي88%، وهى نسبة جيدة.
- **نسبة القوائم الصالحة للتحليل الإحصائى لكل فئة من فئات الدراسة تُعد نسبة مقبولة** وتزيد عن 85% ، وهو ما يعكس إمكانية الاعتماد على النتائج التى تم الحصول عليها.
- **النسبة الإجمالية لقوائم الاستقصاء المستردة والصالحة للتحليل الاحصائي** هي 92.45%، وهى نسبة جيدة.

ويوضح الجدول التالى حجم عينة الدراسة الصالحة للتحليل الإحصائى:

جدول (2) حجم عينة الدراسة الصالحة للتحليل الإحصائى

مجموعات عينة البحث	التكرار	النسبة
أعضاء هيئة التدريس	43	%43.87
المحاسبين فى شركات المساهمة المسجلة في البورصة الكويتية	31	%31.63
مكاتب المحاسبة والمراجعة	24	%24.48
الإجمالي	98	%100

تصميم قائمة الاستقصاء

قام الباحثون بتصميم قائمة الاستقصاء بحيث تشمل ما يلي:

أ) **بيانات شخصية عن المستقصي منه** وذلك لإيضاح خبرة ومؤهل المستقصي منه وتحديد درجة الاعتماد على إجابته.

ب) **مجموعة من الإستفسارات المتدرجة** يختار المستقصي منه للإجابة عليها إجابة من خمس إجابات وذلك كأساس لاستخدام مقياس ليكرت المتدرج الخماسى المكون من خمس إجابات.

وفي ضوء ما سبق قام الباحث بتقسيم قائمة الاستقصاء إلى جزئين هما:

- الجزء الأول: يهدف إلى التعرف على البيانات الشخصية للمستقصي منهم.
- الجزء الثانى**:** يهدف إلى التعرف على وجهات النظر وآراء المستقصي منهم حول مدى صحة الفروض البحثية.

ويتضمن الجزء الثانى لقائمة الإستقصاء مجموعة من الإستفسارات والتى تتناول عبارات حول الإنعكاسات المحاسبية للتحفظ المحاسبى على قيمة المنشاة**، وتختص هذه المجموعة باختبار مدى صحة الفرض** وهو " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى وقيمة المنشاة "

3/7/7 نتائج التحليل الاحصائي للبيانات واختبار فرض الدراسة

يتناول الباحث نتائج التحليل الاحصائي للبيانات المرتبطة بفروض (مجموعات) الدراسة وذلك من خلال تطبيق بعض الأساليب والإختبارات الإحصائية بإستخدام برنامج التحليل الإحصائى (SPSS) لكل مجوعة من أسئلة قائمة الإستقصاء على حدا وذلك لبيان مدى صحة أو عدم صحة كل فرض من فروض الدراسة**، ولتحقيق ذلك يتناول الباحثون النقاط التالية:**

التحليل الإحصائى لعناصر قائمة الإستقصاء

أولا: التوزيع التكرارى والنسبى للبيانات الديموجرافية للمستقصى منهم

يتناول الباحث من خلال الجدول التالى نسب فئات عينة الدراسة من حيث المنصب الوظيفى والمؤهل العلمى وسنوات الخبرة، وذلك كما يلى:

جدول (4) التوزيع التكرارى والنسبى للبيانات الشخصية للمستقصى منهم

حسب المنصب الوظيفى			حسب المؤهل العلمى			حسب سنوات الخبرة		
الوظيفة	التكرار	النسبة	المؤهل العلمى	التكرار	النسبة	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أعضاء هيئة التدريس	43	%43.9	دكتوراة	29	%29.6	أقل من خمس سنوات	25	%25.5
شركات المساهمة	31	%31.6	ماجستير	24	%24.5	من خمس سنوات إلى أقل من (10) سنوات	31	%31.6

مكاتب المحاسبة والمراجعة	24	%24.5	دبلومات وشهادات مهنية	21	%21.4	من عشر سنوات إلى أقل من 15 سنة	29	%29.6
			بكالوريوس	24	%24.5	خمسة عشر سنة فأكثر	13	%13.3
الإجمالى	98	%100	الإجمالى	98	%100	الإجمالى	98	%100

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة تتسم بتنوع وكفاية الممارسات المهنية والمؤهلات العلمية للمستقصى منهم مع توافر عامل الخبرة بشكل كافى فى العينة حيث بلغت نسبة المستقصى منهم لمن تجاوزت سنوات الخبرة لديه خمس سنوات حوالى74% وهى نسبة مرضية، مما يساهم في الاطمئنان لنتائج الدراسة وإمكانية تعميمها.

ويمكن للباحثون توضيح تنوع فئات عينة الدراسة من خلال الشكل التالى:

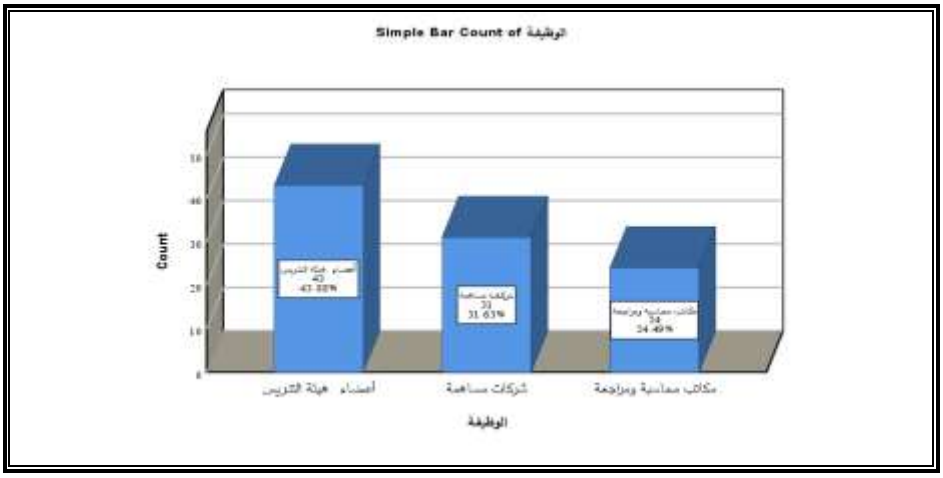

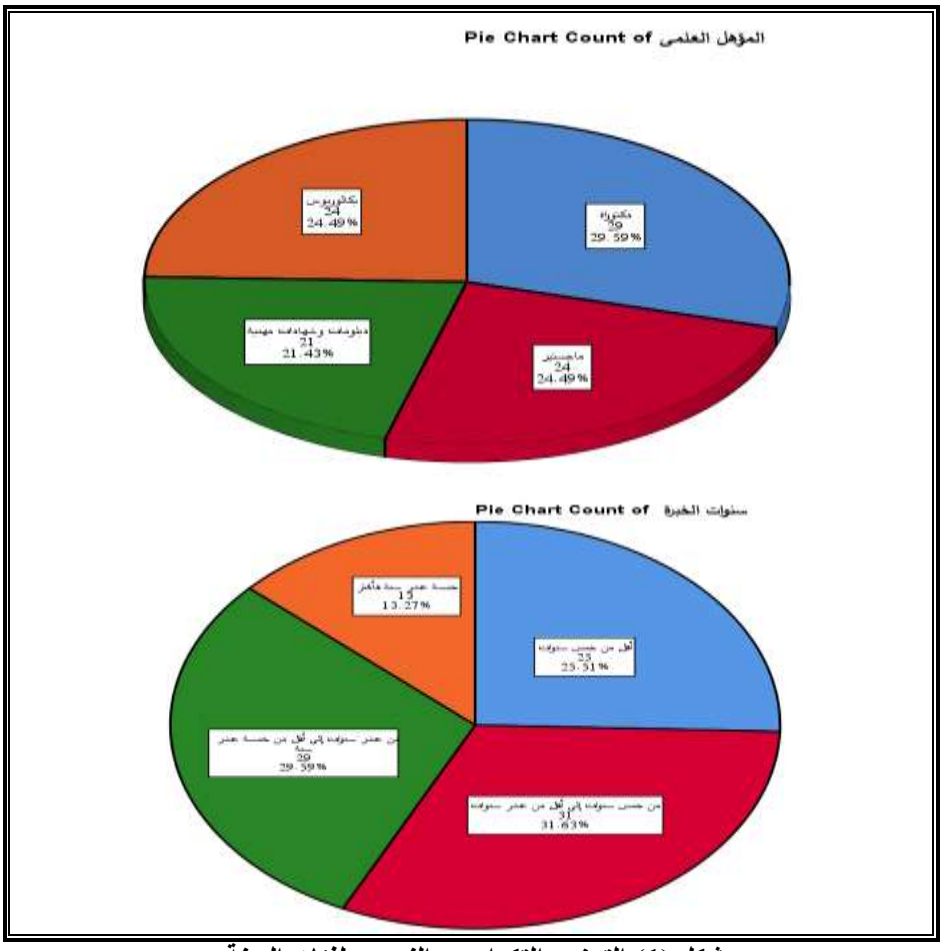

شكل (1) التوزيع التكرارى والنسبى لفئات العينة

ثانيًا: درجة الثبات والصدق لمجموعات قائمة الإستقصاء (إختبار ألفا كرونباخ)

تم قياس درجة الثبات والصدق لقائمة الإستقصاء ككل بإعتبارها تمثل الأداة المستخدمة فى قياس وتحليل النتائج بالإضافة إلى قياس الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ، والذي يوضحه الجدول التالى:

جدول (5) مدى الثبات والصدق لقائمة الإستقصاء (اختبار ألفا كرونباخ)

عبارات / متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات (الفا كرونباخ)	معامل الصدق
عبارات التحفظ المحاسبى	14	0.947	0.896
عبارات قيمة المنشأة	10	0.918	0.842
قائمة الإستقصاء ككل	45	0.975	0.950

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات والصدق عالية جدا مما يشير إلى وجود درجة عالية من التجانس والتناسق بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى وجود تناسق داخلى لعناصر وعبارات القائمة بدرجة كبيرة..

ثالثا: اختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test)

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي تم استخدام اختبار **(Kolmogorov - Smirnov)** واختبار **(Shapiro –Wilk)** للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي وذلك لتحديد نوع الاختبارات التي سيستخدمها الباحث في التحليل الإحصائي للبيانات مابين اختبارات الإحصاء المعلمى واختبارات الإحصاء اللامعلمى، والجدول التالي يوضح قيم اختبار (Kolmogorov- Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) ومستوى المعنوية لكل متغير أمام كل اختبار:

جدول (6): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة (Variables)	Shapiro-Wilk Statistic		Kolmogorov-Smirnov Statistic	
	Sig.	value	Sig.	value
التحفظ المحاسبى	0.000	0.733	0.000	0.332
قيمة المنشأة	0.000	0.756	0.000	0.321

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة مستوى المعنوية (.Sig) لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) أقل من (0.05) لجميع المتغيرات، وبناءا على ذلك فإن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة لاتتبع التوزيع الطبيعي، **وفى ضوء ما سبق** قام الباحثون بمراعاة ذلك أثناء التحليل الإحصائي، حيث قام بإتباع الاختبارات اللامعلمية أثناء التحليل الإحصائي للبيانات.

4/7/7 الإحصاء الوصفى للبيانات

ويتم ذلك من خلال النقاط التالية:

1- التحليل الوصفى للبيانات المرتبطة بمتغير التحفظ المحاسبى

يتناول الباحث نتائج توصيف الآراء حول العبارات من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابى والانحراف المعيارى واختبار "ت" والوزن النسبى وترتيب العناصر) وذلك كما يلى:

جدول (7) توصيف الآراء حول العبارات

العبارات	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	Sig	الوزن النسبى %	الترتيب
▪ أهمية التحفظ المحاسبي لأصحاب المصالح:					
أن التحفظ المحاسبى يعد من أهم أساسيات ومكونات جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لاعتباره سمة أساسية من سمات المعلومات المحاسبية عالية الجودة.	3.80	1.227	0.000**	%76	1
أن التحفظ المحاسبى بقدر مايوفر موثوقية البيانات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، بقدر ما يعطي الثقة لحملة السندات والمساهمين في مدى صحة تكلفة ديون الشركات،	3.47	1.278	0.000**	%69.4	4
التحفظ المحاسبي يتخذ كوسيلة لقياس جودة التقارير وأداء الإدارة فهو يعد من أساسيات الممارسة تحت مسمى الحيطة والحذر منذ سنوات.	3.43	1.244	0.000**	%68.6	5
إن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية وخاصة جودة الأرباح المحاسبية وذلك لزيادة وقتية انعكاس الأخبار السارة على الربح المحاسبي.	3.56	1.176	0.000**	%71.2	3
إن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى انخفاض تكلفة الأموال، وينعكس ذلك على زيادة مقدرة المحللين الماليين بالتنبؤ بالربح المحاسبي	3.63	1.279	0.000**	%72.6	2
▪ الإيجابيات المرتبطة بالتحفظ المحاسبى :					
يعتبر التحفظ وسيلة لحماية مصالح المقرضين والدائنين الآخرين من خلال الحد من توزيعات الأرباح على المالكين، وبالتحوط للالتزامات والخسائر المستقبلية.	3.58	1.209	0.000**	%71.6	6
يسعى المساهمون والمقرضون إلى ضمان تحقيق مصالحهم من خلال التحفظ المحاسبي، حيث أنه يضمن للمساهمين استمرارية الأرباح في المستقبل وجودتها.	3.52	1.254	0.000**	%70.4	8
يحد التحفظ المحاسبى من استغلال الإدارة لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المساهمين والدائنين وحصولها على مكافآت أعلى مما تستحق.	3.60	1.225	0.000**	%72	5
يساهم التحفظ المحاسبي في دعم حوكمة الشركات ضد الممارسات الانتهازية للإدارة حال ممارستها إدارة الأرباح .	3.64	1.262	0.000**	%72.8	4
التحفظ خير وسيلة مضادة لإدارة الأرباح الاندفاعية فى مواجهه الإدارة لتعظيم منفعتها بالحصول على الحوافز والمكافآت على حساب الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة.	3.50	1.254	0.000**	%70	9
يساهم التحفظ فى تقليل الضغوطات التي تتعرض لها الشركة من قبل العاملين ونقاباتهم في حالة إبلاغها عن دخل مرتفع، وضمان الأمان الوظيفي للإدارة.	3.78	1.312	0.000**	%75.6	1

العبارات	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	Sig	الوزن النسبى %	الترتيب
يساهم التحفظ المحاسبي فى تخفيض المدفوعات الضريبية وحصول الإدارة على منح حكومية، وتجنب التكاليف السياسية.	3.57	1.260	0.000**	%71.4	7
يعمل التحفظ المحاسبي على تجنب تعرض مدققي الحسابات للمساءلة القانونية والمساءلة المهنية والحد من تعرض المنشآت للمشاكل القانونية وغيرها.	3.77	1.138	0.000**	%75.4	2
التحفظ المحاسبي أداة مناسبة تستخدم للحد من التفاؤل المفرط للمحاسبين والمديرين بالنسبة لنتائج أعمال المنشأة الاقتصادية ومستقبلها.	3.72	1.110	0.000**	%74.4	3

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05

يلاحظ من الجدول السابق مايلى:

- **تشير قيم الوسط الحسابى** لجميع ردود المستقصى منهم حول جميع العناصر (أكبر من 3) إلى أن الأراء تميل لصالح الموافقة حول أهمية التحفظ المحاسبي لأصحاب المصالح والإيجابيات المرتبطة به وهو ماتؤكد عليه نسب الوزن النسبى لجميع العناصر والتى تزيد عن 60% الممثلة لإختيار"محايد".
- **تشير معنوية إختبار(t)** وهى (0.00) لجميع العبارات والتى تقل عن (.05) إلى أن جميع الأوساط الحسابية دالة إحصائيا وأنه يوجد إختلافات (فروق معنوية) فى أراء المستقصى منهم بين القيم المشاهدة وقيمة (3) والممثلة لإختيار محايد.
- **يشير ترتيب الأهمية النسبية إلى أهم العبارات من وجهه نظر المستقصى منهم كما يلى:**
  - أن التحفظ المحاسبى يعد من أهم أساسيات ومكونات جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لاعتباره سمة أساسية من سمات المعلومات المحاسبية عالية الجودة.
  - يساهم التحفظ فى تقليل الضغوطات التي تتعرض لها الشركة من قبل العاملين ونقاباتهم في حالة إبلاغها عن دخل مرتفع، وضمان الأمان الوظيفي للإدارة.

2- التحليل الوصفى للبيانات المرتبطة بأثر التحفظ المحاسبى على قيمة المنشأة

يتناول الباحثون نتائج توصيف الآراء حول العبارات المرتبطة بأثر التحفظ المحاسبى على قيمة المنشأة من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابى والانحراف المعيارى واختبار "ت" والوزن النسبى وترتيب العناصر) وذلك كما يلى:

جدول (8) توصيف الآراء حول العبارات المرتبطة بأثر التحفظ المحاسبى على قيمة المنشأة

العبارات التى تحدد أثر التحفظ المحاسبى على قيمة المنشأة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	Sig	الوزن النسبى %	ترتيب
▪ إنعكاسات التحفظ المحاسبى على الحد من إدارة الأرباح وبالتالى سمعة المنشأة					
يساهم تطبيق التحفظ المحاسبي فى زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.	3.76	1.301	0.000**	%75.2	1

العبارات التى تحدد أثر التحفظ المحاسبى على قيمة المنشأة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	Sig	الوزن النسبى %	ترتيب
يساهم التحفظ المحاسبي فى الحد من مخاطر التقاضى للمراجعين الناتجة عن الدعاوى القضائية مما يحد من السلوك الإنتهازى للإدارة	3.71	1.201	0.000**	%74.2	2
يعمل تطبيق التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات والحد من مشاكل الوكالة بين الشركة ومساهميها وزيادة قيمة الشركة.	3.65	1.150	0.000**	%73	5
يعمل التحفظ المحاسبي على التنبؤ بمخاطر العسر المالى وانخفاض إحتمالية التعرض للإفلاس مما يحد من دوافع المديرين للتلاعب بالنتائج المحاسبية .	3.66	1.218	0.000**	%73.2	4
إن تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بشكل يتيح التحيز بالنسبة للاعتراف بالأرباح يؤدي إلي حماية المستثمر المحتمل من التلاعب في الأرباح.	3.68	1.154	0.000**	%73.6	3
▪ إنعكاسات التحفظ المحاسبى على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتالى قيمة المنشأة					
يساعد التحفظ المحاسبي على تحقيق الموضوعية وتحسين جودة المعلومات من خلال الحد من السلوك الانتهازي للإدارة بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة موثوقية المعلومات.	3.62	1.248	0.000**	%72.4	5
يساعد التحفظ المحاسبي على تخفيض حالة عدم التماثل بين الإدارة وحملة الأسهم، بالإضافة إلى زيادة الرقابة على القرارات الاستثمارية التي تتخذها الإدارة.	3.63	1.196	0.000**	%72.6	4
يساعد التحفظ المحاسبي على زيادة مستويات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بما يؤدي إلى زيادة الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.	3.80	1.260	0.000**	%76	1
يساعد زيادة تطبيق التحفظ المحاسبي على تخفيض درجة الاختلاف بين التنبؤات التي يجريها المحللون الماليون بربح المنشأة.	3.71	1.244	0.000**	%74.2	3
يساعد التحفظ المحاسبي على تخفيض معدل الأخطاء في تلك التنبؤات بما يعكس أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار نتيجة ارتفاع ملاءمتها القيمية عند تفسير أسعار الأسهم	3.72	1.274	0.000**	%74.4	2

**** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05**

يلاحظ من الجدول السابق مايلى:

- **تشير قيم الوسط الحسابى** لجميع ردود المستقصى منهم حول جميع العناصر (أكبر من 3) إلى أن الأراء تميل لصالح الموافقة حول إنعكاسات التحفظ المحاسبى على الحد من إدارة الأرباح وبالتالى سمعة المنشأة، وإنعكاسات التحفظ المحاسبى على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتالى قيمة المنشأة؛ وهو ماتؤكد عليه نسب الوزن النسبى لجميع العناصر والتى تزيد عن 60% الممثلة لإختيار"محايد".
- **تشير معنوية إختبار(t)** وهى (0.00) لجميع العبارات والتى تقل عن (.05) إلى أن جميع الأوساط الحسابية دالة إحصائيا وأنه يوجد إختلافات (فروق معنوية) فى أراء المستقصى منهم بين القيم المشاهدة وقيمة (3) والممثلة لإختيار محايد.

- **يشير ترتيب الأهمية النسبية إلى أهم العبارات من وجهه نظر المستقصى منهم والدالة على إنعكاسات التحفظ المحاسبى على قيمة المنشأة هى:**
  - يساهم تطبيق التحفظ المحاسبي فى زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
  - يساعد التحفظ المحاسبي على زيادة مستويات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بما يؤدي إلى زيادة الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

تحليل التباين بين فئات عينة الدراسة

ويتناول الباحثون التباين (مدى الاتفاق والاختلاف) فى آراء مجموعات العينة حول العبارات المرتبطة بفروض الدراسة وذلك من خلال إختبار كروسكال ويلز (Kruskal -Wallis Test) وهو من الاختبارات اللامعلمية التي تطبق مع المتغيرات التي لا تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي لقياس التباين بين عدة عينات مستقلة وذلك كما يلى :

1- تحليل التباين فى آراء مجموعات العينة حول بيانات الدراسة حسب المنصب الوظيفى

يتناول الباحثون نتائج إختبار كروسكال ويلز وذلك لتحديد مدى الاتفاق والاختلاف فى آراء مجموعات العينة المستقصى منهم حول بيانات الدراسة ومتغيراتها، وذلك حسب المنصب الوظيفى كما يلى :

جدول (10) تحليل التباين فى آراء مجموعات العينة حول بيانات الدراسة ومتغيراتها حسب المنصب الوظيفى

العناصر(العبارات) المرتبطة بالفروض	المنصب الوظيفى	عدد المشاهدات	متوسط الرتب	الترتيب	معنوية إختبار Kruskal-Wallis
1- العناصر التى تحدد التحفظ المحاسبى (الأهمية والإيجابيات)	أعضاء هيئة التدريس	43	43.48	3	0.028
	شركات مساهمة	31	60.65	1	
	مكاتب محاسبة ومراجعة	24	45.90	2	
	الإجمالى	98			
2- العناصر التى تحدد دور التحفظ المحاسبى فى تحسين قيمة المنشأة	أعضاء هيئة التدريس	43	50.31	2	0.083
	شركات مساهمة	31	56.29	1	
	مكاتب محاسبة ومراجعة	24	39.27	3	
	الإجمالى	98			

*** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05**

يلاحظ من الجدول السابق مايلى:

- **يشير قيم متوسط الرتب والترتيب إلى أن** أعلى الفئات موافقة على بيانات الدراسة (العناصر التى تحدد التحفظ المحاسبى (الأهمية والإيجابيات)، العناصر التى تحدد دور التحفظ المحاسبى فى تحسين قيمة المنشأة) هى المحاسبين والمراجعين الداخليين في شركات المساهمة.
- قيم مستوى المعنوية لإختبار (Kruskal-Wallis Test) لجميع البيانات أكبر من 5% ويدل ذلك على عدم وجود اختلافات (فروق معنوية) بين الفئات الممثلة للعينة محل البحث حول متغيرات الدراسة حسب المنصب الوظيفى.

2- تحليل التباين فى آراء مجموعات العينة حول بيانات الدراسة حسب المؤهل العلمى

يتناول الباحثون نتائج إختبار كروسكال ويلز وذلك لتحديد مدى الاتفاق والاختلاف فى آراء مجموعات العينة المستقصى منهم حول بيانات الدراسة ومتغيراتها، وذلك حسب المؤهل العلمى كما يلى:

جدول (11) تحليل التباين فى آراء مجموعات العينة حول بيانات الدراسة ومتغيراتها حسب المؤهل العملى

العناصر(العبارات) المرتبطة بالفروض	المؤهل العلمى	عدد المشاهدات	متوسط الرتب	الترتيب	معنوية إختبار Kruskal-Wallis
العناصر التى تحدد التحفظ المحاسبى (الأهمية والإيجابيات)	حملة الدكتوراة	29	41.29	4	0.174
	حملة الماجستير	24	53.06	2	
	الدبلومات والشهادات مهنية	21	47.33	3	
	حملة البكالوريوس	24	57.75	1	
	الإجمالى	98			
العناصر التى تحدد دور التحفظ المحاسبى فى تحسين قيمة المنشأة	حملة الدكتوراة	29	48.22	3	0.665
	حملة الماجستير	24	53.94	1	
	الدبلومات والشهادات مهنية	21	43.95	4	
	حملة البكالوريوس	24	51.46	2	
	الإجمالى	98			

*** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05**

يلاحظ من الجدول السابق مايلى:

- **يشير قيم متوسط الرتب والترتيب إلى أن** أعلى الفئات موافقة على العناصر التى تحدد التحفظ المحاسبى (الأهمية والإيجابيات) هى حملة البكالوريوس
- قيم مستوى المعنوية لإختبار (Kruskal-Wallis Test) لجميع البيانات المرتبطة بفروض الدراسة أكبر من 5% ويدل ذلك على عدم وجود اختلافات (فروق معنوية) بين الفئات الممثلة للعينة محل البحث حول متغيرات الدراسة حسب المؤهل العلمى.

3- تحليل التباين فى آراء مجموعات العينة حول بيانات الدراسة حسب سنوات الخبرة

يتناول الباحثون نتائج إختبار كروسكال ويلز وذلك لتحديد مدى الاتفاق والاختلاف فى آراء مجموعات العينة المستقصى منهم حول بيانات الدراسة ومتغيراتها، وذلك حسب الخبرة كما يلى:

جدول (12) تحليل التباين فى آراء مجموعات العينة حول بيانات الدراسة ومتغيراتها حسب سنوات الخبرة

العناصر(العبارات) المرتبطة بالفروض	المؤهل العلمى	عدد المشاهدات	متوسط الرتب	الترتيب	معنوية إختبار Kruskal-Wallis
العناصر التى تحدد التحفظ المحاسبى (الأهمية والإيجابيات)	أقل من خمس سنوات	25	47.80	3	0.245
	من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات	31	42.74	4	
	من خمس سنوات إلى أقل من (15) سنة	29	57.40	1	
	أكبر من (15) سنة	13	51.27	2	
	الإجمالى	98			
العناصر التى تحدد دور التحفظ المحاسبى فى تحسين قيمة المنشأة	أقل من خمس سنوات	25	50.48	2	0.268
	من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات	31	42.19	4	
	من خمس سنوات إلى أقل من (15) سنة	29	56.60	1	
	أكبر من (15) سنة	13	49.19	3	
	الإجمالى	98			

*** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05**

يلاحظ من الجدول السابق مايلى:

- **يشـير قيم متوسـط الرتب والترتيب إلى أن** أعلى الفئات موافقة على بيانات الدراسـة هم ذوى الخبرة (من خمس سنوات إلى أقل من (15) سنة أو أكبر من (15) سنة).
- قيم مسـتوى المعنوية لإختبار (Kruskal-Wallis Test) لجميع البيانات المرتبطة بفروض الدراسـة أكبر من 5% ويدل ذلك على عدم وجود اختلافات (فروق معنوية) بين الفئات الممثلة للعينة محل البحث حول متغيرات الدراسة حسب سنوات الخبرة.

إختبار فرض الدراسة

ويتم أختبار فروض الدراسة من خلال إختبار الإرتباط والإنحدار وذلك ما يلى:

أولا: مصفوفة الإرتباط

قام الباحثون بإعداد مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة وذلك كما يلى:

جدول (13) مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	التحفظ المحاسبى	قيمة المنشأة
التحفظ المحاسبى	Pearson Correlation	1	**0.798
	Sig.	0.000	0.000
قيمة المنشأة	Pearson Correlation	**0.798	1
	Sig.	0.000	0.000

**** تشير إلى معنوية معامل الإرتباط عند مستوى معنوية 0.01**

وحيث أن إشـــارة معامل الإرتباط (الموجبة) تشـــير إلى وجود علاقة إرتباط طردية (إيجابية)، وتشير قيمة معامل الإرتباط إلى قوة علاقة الإرتباط، **يتضح للباحث النتائج الأتية**:

- **تشـــير إشـــارة وقيمـة معامل الإرتباط (الموجبة)** إلى وجود علاقة طردية (إيجابية) قوية بين **التحفظ المحاسـبى قيمة المنشـأة**، وهذا يعنى أنه كلما زادت إجراءات التحفظ المحاسـبى كلما أدى ذلك إلى تحسين قيمة المنشأة.
- **تؤكد دلالة معامل الإرتباط** (0.00) والتى تقل عن مسـتوى المعنوية (**0.01**) على **قبول فرض وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين االتحفظ المحاسبى وقيمة المنشأة.**

ثانيا: تحليل الإنحدار

يوضح الجدول التالى نتائج تحليل الإنحدار للتحفظ المحاسبى (كمتغير مستقل) ، على قيمة النشأة (كمتغير تابع)

جدول (15) نتائج تحليل الإنحدار

بيان	معامل الإنحدار (B)	قيم اختبار (ت)	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
المقدار الثابت (B_O)	0.865	3.836	0.000	دال إحصائياً
(X) التحفظ المحاسبى	0.784	12.968	0.000	دال إحصائياً
القيمة التفسيرية للنموذج : معامل التحديد R^2 = 0.637				
المعنوية الكلية للنموذج : مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = 0.000				
قيمة إختبار (**Durbin-Watson**)= 2.453				

ويتضح من الجدول السابق النتائج التالية:

- **تشـير إشـارة معامل الإنحدار(الموجبة)** للمتغير المسـتقل إلى وجود علاقة تأثير طردية للتحفظ المحاسبى، على قيمة المنشاة (كمتغير تابع).
- **تشـــير قيمـة معامل الإنحدار للمتغير المســـتقل** إلى أنـه كلما زاد المتغير المســـتقل (التحفظ المحاسبى) بمقدار وحدة واحدة كلما أدى ذلك إلى زيادة فى المتغير التابع (**قيمة المنشأة**) بمقدار 0.784 وحدة.

- **تؤكد دلالة إختبار(ت) للمتغير المستقل** (0.00) والتى تقل عن مستوى المعنوية (.05) على قبول فرض وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبى، على قيمة المنشأة (كمتغير تابع).
- **أن قيمة (D-W)** المحسوبة للنموذج بلغت (2.453)، وهى بذلك تقع ضمن المدى المثالي وهو الذى يقترب من 2 ، مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي بين العناصر المكونة للمتغير المستقل تؤثر على صحة النتائج.
- **يمكن صياغة نموذج كمى للإنحدار البسيط** كما يلى :

$$Y = B_o + B\ X$$

قيمة المنشأة = 0.865 + 0.784 التحفظ المحاسبى

ويخلص الباحثون من نتائج تحليل الإنحدار للفرض إلى أنه يوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة، **وهو مايدعم صحة فرض الدراسة.**

7 /8 نتائج وتوصيات البحث

1/8/7 نتائج البحث

في ضوء الدراسة النظرية وما انتهت إليه الدراسة الميدانية ، يمكن تقسيم نتائج البحث إلى :

نتائج على مستوى الدراسة النظرية وأهمها :-

- يعد التحفظ المحاسبي أحد أبرز الاعتبارات الأساسية التى قامت عليها نظرية المحاسبة منذ نشأتها كقيد جوهرى على اختيار السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية فى ظل حالة عدم التأكد المرتبطة ببيئة الأعمال ، ويمثل التحفظ المحاسبي مجالاً واسعاً للجدل فى علم المحاسبة ولا يوجد تعريف متفق عليه للتحفظ
- ارتبطت الحاجة إلى التحفظ المحاسبي بظهور نظرية الوكالة، حيث أدي استعانة المالك بمديرين محترفين في إدارة منظومة العمل داخل منشآت الأعمال إلى ظهور ما يعرف بمشكلات الوكالة، حيث سعي هؤلاء المديرين إلى تعظيم منافعهم الذاتية على حساب المالك الأمر الذي أدي إلى ضعف وتوجيه متعمد في مستويات المعلومات المفصح عنها وبالتالي تفقد التقارير المالية جودتها .
- قيمة المنشأة هى قيمة الأصول القادرة على قيمة للمنشأة ، وقيمة الأسهم والسندات التى تمتلكها المنشأة فى سوق الأوراق المالية ، وقيمة ما تمتلكه من كفاءة وفاعلية على مختلف المستويات الادارية بالمنشأة .

نتائج البحث على مستوى الدراسة الميدانية

- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثيرذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة

2/8/7 توصيات البحث

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يوصى الباحثون بما يلى :

- ضرورة اهتمام بيئة الأعمال الكويتية بتطبيق كافة الآليات المحاسبية التي تساعد على زيادة التحفظ المحاسبي، لاسيما عند وجود ممارسات ضارة لبعض المنشآت والتي تؤثر بشكل واضح على سوق الأوراق المالية الكويتى .
- تشجيع إدارات الشركات المساهمة على تطبيق الطرق والسياسات المتحفظة في إطار معايير المحاسبة للمحافظة على قيمتها وبخاصة في ظل الهزات المتكررة التي تمر بها البورصة الكويتيه .

المـــــراجـــــع

أ) المـــراجـــع العـــربيـــة

أحمد، محمد حسين صالح، (2021)، " قياس أثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام 2015 على درجة التحفظ المحاسبى وقيمة المنشأة – مع دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

الجندي، نهال أحمد،(2005)، "قياس وتقييم رأس المال الفكري أحد المتطلبات الأســاســية لتحديد قيمة المنشــأة"، مجلة المحاســبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الخامس والستون، السنة الرابعة والأربعون، ص ص 108-142 .

الحناوى، السيد محمود، (2018)، "أثر مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص 195-259.

السيد، داليا عادل عباس، الرشيدى، طارق عبدالعظيم، (2020)، "أثر تطبيق الإطار المفاهيمى للتقرير المالى الصادر2018 على تطبيق الحيطة والحذر وحقوق الملكية وعلاقتهما بقيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة بمؤشر EGX50"، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثانى، ص ص 1-33.

جنيدي، محمد سعيد، (2004)، أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح، المجلية العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص55-95.

حسن، إيمان أحمد حسن، (2020)، "أثر الإفصاح عن المخاطر وتكلفة التمويل على قيمة الشركة-دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير فى المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

زيدان، محمد إبراهيم، (2001)، "المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تعظيم عوائد الدمج المصرفي في إطار المعايير المحاسبية بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، السنة الخامسة، ص ص 97 – 98.

سعد الدين، إيمان محمد، (2014)، " تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد الثاني، العدد الأول، ص ص 299-344.

صقر، سمير أحمد سليمان، (2013)، " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على قيمة الشركة – دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها.

عبد الحكيم، مجدي مليجي، (2014)، "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الأول، ص ص

عبد المجيد، حميدة محمد، "قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثانى، المجلد الأول، 2013، ص ص 140- 162.

عبد الملك، أحمد رجب، (2017)، "دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي"، مجلة المحاسبة في المراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، ص ص

عبد المنعم، ريم محمد محمود، (2015)، "دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وخصائص الشركات في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق .

على، عزيزة رزق محمود، (2019)، "أثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسات إدارة الأرباح غير الحقيقية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية فى مصر"، المجلة العلمية للدراسات البيئية والتجارية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد الثالث، ص ص 290-342.

عوض، أمال محمد محمد، (2010)، "دراسة وإختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبى فى معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، ص ص 91-145.

فرج، هبه عادل محمد، (2019)، "تأثير جودة التحفظ المحاسبيعلى مخاطر إنهيارسعر السهم وإنعكاسه على القيمة السوقية للمنشأة فى ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية-دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير فى المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

موسى، بوسي حمدي حسن، 2020، "أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد الرابع، العدد الثالث، ص ص 1-70

ب) المراجع الأجنبية

1- Ball, R. and Shivakumar, L.,(2005) "Earning Quality in U.K. Private Firms: comparative loss recognition Timeliness", Journal of Accounting and Economics, Vol.39, P.P 83-128.

2- Bayk, Mora and Mohammed Ramezanahmadi,(2016)." Studying The Moderating Effect of The Corporate Governance on The Relationship between Accounting Conservatism and Earnings Management on The Stock Exchange ", International Journal of Humanities and Cultural Studies ,pp.2607-2614.

3- Beaver, W. and Ryan, S.,(2005),"Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling.", Review of Accounting Studies, Vol. 10, P.P 269-309

4- Francis, B., I. Hassan and W. Wu,(2013)," The benefits of conservative accounting to shareholders: evidence from the financial crisis", Accounting Horizons Horizons,Vol. 27,Is.2,P.P 319-346.

5- Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015),"Accounting conservatism: A review of the literature", ***Journal of Accounting Literature***,Vol. *34*,P.P 17-38..

6- Leventis, S., Dimitropoulos, P., & Owusu-Ansah, S. (2013),"Corporate governance and accounting conservatism: Evidence from the banking industry",***Corporate Governance: An International Review,*** Vol. *21*, Is.3, P.P 264-286.